فائض الميزان السلعي تراجع 1650.4 مليون دينار

«المركزي»: 39424.7 مليون دينار.. قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال 2019

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، في تصريح صحفي له بأن البنك قد أصدر تقريره الاقتصادي لعام 2019، وهو الإصدار الثامن والأربعون من سلسلة يُعدّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي. ويتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة حول مختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور ضمن ستة أجزاء، بحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر الوافي من الشمول.

وبَيّن المحافظ أن التقرير الاقتصادي تناول في جزئه الأول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2019، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام 2019 بنحو 532.4 مليون دينار وبمعدل 3.0 % لتصل إلى نحو 18541.5 مليون دينار، مقابل نحو 18009.1 ملايين خلال عام 2018، في حين انخفضت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 370.5 مليون دينار وبمعدل 1.7 % لتصل إلى نحو 20883.2 مليون دينار خلال عام 2019، مقابل نحو 21253.7 مليونًا للعام السابق. وفي محصلة تلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39424.7 مليون دينار خلال عام 2019، مقابل نحو 39262.8 مليونًا للعام السابق، ما يُمثل نموًا قيمته 161.9 مليونًا ومعدله 0.4 %. من جانب آخر، سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعًا خلال عام 2019 ليبلغ نحو 1.1 % مقابل نحو 0.6 % خلال العام السابق. وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت قد بلغ نحو 3.3 % في نهاية عام 2019 مقارنةً بنمو معدله 2.7 % لعام 2018، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2019 إلى نحو 4.776 ملايين نسمة مقابل نحو 4.622 ملايين في نهاية عام 2018. ومن جهة أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة ارتفاعًا بنحو 5.1 % في عام 2019 مقارنةً بنمو معدله نحو 4.4 % لعام 2018.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الثاني من التقرير قد استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية. تشير تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام 2019 إلى مواصلة بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من 20 مايو 2007، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام 2019 مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ومن جانب آخر، انخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليبلغ ما نسبته 1.2 % بنهاية عام 2019، كما شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية انخفاضًا بنسبة 1.7 % في نهاية عام 2019 مقارنةً بنهاية العام السابق.

وأضاف المحافظ بأن أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية قد ارتفعت بنحو 4.3 % في نهاية عام 2019. وفي ضوء المتابعة المستمرة لبنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، وفي ظل التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام 2019 من جهة أخرى، قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية بتاريخ 30 أكتوبر 2019 ليصل إلى 2.75 % وذلك عن مستواه البالغ 3.0 %. أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة وحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يرفع قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

وأوضح المحافظ بأن الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي قد تضمن تطورات المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرزه البيانات المالية لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، بما يساهم في تحديد بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لتلك المجموعات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت) نموًا بلغ معدله نحو 6.7 % في نهاية عام 2019 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 13.4 %، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 5.9 % في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2019/18 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 1290.1 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 3247.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2019، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعًا قيمته 1650.4 مليون دينار ونسبته 13.3 %. ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية على إثر الانخفاض النسبي في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو 6722.5 مليون دينار خلال عام 2019 مقابل فائض قيمته نحو 6008.0 ملايين دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2019 فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو 821.2 مليون دينار.

وأخيرًا، أشار المحافظ إلى أن الجزء السادس من التقرير يرصد تطورات نشاط أداء بورصة الكويت خلال عام 2019، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء البورصة. وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) ارتفاعًا ملموسًا في نهاية عام 2019 بنسبة 92.3 % و82.7 % على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما مؤشر السوق العام، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة 23.7 % في نهاية عام 2019 مقارنةً بإقفال عام 2018، وكذلك سجّل مؤشر السوق الأول ارتفاعًا ملموسًا بنحو 32.6 % في نهاية عام 2019 مقارنةً بإقفال عام 2018، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعًا طفيفًا في نهاية عام 2019 بما نسبته 3.6 % مقارنة بإقفال عام 2018، وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا ملموسًا بلغت نسبته 24.6 % في نهاية العام المذكور مقارنةً بنهاية العام السابق.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام 2019 من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانه.

محمد الهاشل

بنك الكويت المركزي

الهاشل: تحركات سعر صرف الدولار مقابل الدينار انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال 2019

أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية ارتفعت 4.3 % في نهاية العام الماضي

القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة بالبورصة سجلت ارتفاعًا ملموسًا بنسبة 24.6 % في نهاية العام الماضي

حلول رقمية مبتكرة بديلة عن القنوات المصرفية التقليدية

«بيتك»: انتشار واسع لفروع «KFH Go» في الكويت

سعياً نحو تلبية احتياجات العملاء المتزايدة وفق أحدث التقنيات العصرية وأعلى معايير الجودة، يواصل بيت التمويل الكويتي «بيتك» تعزيز انتشار فروعه الذكية «KFHGo» ليصل عددها الى 9 فروع متوزعة بمحافظات مختلفة في الكويت، الأمر الذي يؤكد على ريادة البنك في التحول الرقمي.

والفروع هي: الافنيوز، جمعية اشبيلية، جمعية الجابرية، جمعية المتقف، معرض الشويخ، صباح الاحمد، جمعية السلام، جمعية ابو فطيرة، ضاحية عبدالله السالم.

وإدراكاً منه لحاجة عملائه إلى تجنب زيارة الفروع قدر الإمكان في ظل الظروف الحالية، يهدف «بيتك» إلى تقديم خدماته المصرفية عبر KFHGo، أو عبر تطبيقاته على الأجهزة المحمولة أو على الإنترنت كبديل عن القنوات المصرفية التقليدية.

ومن خلال استخدام التقنيات الرقمية بشكل رئيسي، يركّز الفرع الإلكتروني الذكي «KFHGo» على توفير تجربة مصرفية مبتكرة وسهلة عبر مجموعة متطورة من الأجهزة التقنية ووسائل الخدمة الذاتية.

ويعكس الفرع الذكي الذي يعمل بشكل آلي بالكامل على مدار الساعة، التطور الملحوظ الذي يشهده قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، في الوقت الذي يزداد فيه توجه المتعاملين بصورة متنامية نحو استخدام التكنولوجيا للحصول على خدمات مصرفية سريعة تتسم بكفاءة عالية.

خدمات KFH Go

ويوفر «بيتك» من خلال فروعه الإلكترونية الذكية KFHGo المنتشرة في أنحاء الكويت، إمكانيات تتيح للعملاء الاستفادة من مجموعة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة، وخارج أوقات العمل الرسمية للفروع، بما يزيد عن 80% من الخدمات والأعمال التي تقدمها الفروع التقليدية.

ويضم فرع KFH GO الذي لا يوجد فيه أي موظفين، أحدث اجهزة الـ XTM التي تتيح التواصل المباشر بالصوت والصورة مع موظفي الخدمة الهاتفية، الى جانب أجهزة الصرف الآلي وجهاز إيداع نقدي، كما يستطيع العميل إجراء أكثر من 30 خدمة، بما في ذلك السحب النقدي دون بطاقة من خلال «QR Code» عبر البطاقة المدنية أو رقم الهاتف.

بالإضافة إلى ما سبق، يوفر الفرع الذكي KFH Go خدمات تتيح للعملاء إنشاء المعاملات التجارية «المرابحة» وطلب البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع وتحديث البيانات ورقم الهاتف، وتفعيل البطاقات المصرفية وفتح الودائع والحسابات وغيرها من الخدمات المصرفية والتمويلية التي تغني عن زيارة الفرع أو التعامل المباشر مع الموظفين.

من جانب آخر، وفي إطار تطبيق شعار «جيل جديد من الخدمات المصرفية السهلة»، بإمكان العميل الذي يود إجراء عملية شراء سبيكة ذهب (10 غرام)، زيارة أقرب فرع من فروع KFH Go الذكية، واستخدام الخدمة الذاتية من خلال إدخال بطاقة الصراف الآلي واختيار خدمة شراء سبيكة الذهب، أو عبر خدمة المكالمة الهاتفية مع موظف «بيتك» وطلب شراء سبيكة الذهب. بعدها، يستلم العميل سبيكة الذهب بشكل فوري.

ولطباعة الشيكات الفورية، يقوم العميل بزيارة أقرب فرع من فروع KFH Go الذكية، ويجري مكالمة فيديو مع موظف «بيتك» لإجراء هذه العملية، وذلك بهدف استكمال الشروط الخاصة بطباعة الشيكات واستلام دفتر الشيكات (10 أوراق) فوراً.

خدمات مصرفية رقمية عبر KFHOnline

ومن أبرز الحلول المالية الرقمية التي أطلقها «بيتك»: خدمة Skiplino لحجز المواعيد في الفروع الكترونيا عبر الهواتف الذكية، وخدمة متابعة التحويلات المصرفية بنظام سويفت «SWIFT GPI» الكترونيا عبر KFHOnline، وخدمة ربط الحساب برقم التداول مع شركة المقاصة الكويتية، وخدمة التحويل الى حساب بيتك للتداول، وخدمة إنشاء وديعة، وفتح حساب مصرفي، وفتح حساب الذهب وبيع وشراء الذهب الكترونيا عبر «KFHonline» وعرض الرقم السري الخاص بالبطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي، والتحويل الى البطاقة الائتمانية، وإيداع الشيكات عبر الموبايل، وتحديث كامل لطلب «اعرف عميلك»، وخدمة الاطلاع على الالتزامات التمويلية وعدد الأقساط، وإجراء عمليات التحويل النقدي بين عملاء «بيتك»، ولحسابات في بنوك محلية وكذلك التحويل لبنوك خارجية، وغيرها الكثير من الخدمات الرقمية ذات الكفاءة العالية.

قيمة مضافة لتجربة العملاء

ويعزز «بيتك» نهجه في سياسة دمج الحلول المبتكرة والتكنولوجيا المصرفية في العمليات التشغيلية، وإطلاق مبادرات التحول الرقمي وإعادة ترتيب المنتجات والخدمات بما يتناسب مع احتياجات وطبيعة القطاعات التشغيلية الرئيسية، مع التشديد على المضي قُدُماً لل تحول الى أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط، سواء في الأنظمة والبرمجيات التفاعلية، وتقنيات الروبوت، والذكاء الاصطناعي التي يستخدمها أو الخدمات التي يقدمها للعملاء، بما يساهم بإضافة قيمة متميزة الى تجربة العملاء الذين يتطلعون الى خدمات مصرفية سريعة وسهلة.

فرع KFH Go

أرباح وإيرادات «علي بابا» تتجاوز تقديرات المحللين

أبلغت شركة «علي بابا» الصينية عن أرباح وإيرادات فصلية تتجاوز تقديرات المحللين، مع استفادة أعمالها الخاصة بالتجارة والحوسبة السحابية من وباء كورونا الذي عزز التسوق عبر الإنترنت والعمل من المنزل.

وأظهرت نتائج أعمال الشركة الصينية العاملة في قطاع التجارة الإلكترونية، أنها سجلت صافي أرباح بقيمة 47.59 مليار يوان (6.74 مليار دولار) بما يعادل 17.36 يوان لكل سهم في الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو الماضي بارتفاع عن 21.26 مليار يوان (8.06 يوان للسهم الواحد) في الربع المماثل قبل عام مضى.

ووفقاً لنتائج الأعمال، أبلغت «علي بابا» عن أرباح معدلة للسهم طبقا لحصة الإيداع الأمريكي (كل 8 أسهم من الأسهم العادية للشركة يعادل سهماً واحداً من الأسهم المقيدة في بورصة نيويورك) بقيمة 14.82 يوان صيني في الربع الماضي وهو أعلى من 12.55 يوان قبل عام، كما أنه أعلى توقعات المحللين البالغة 13.82 يوان.

وعلى صعيد إيرادات الشركة الصينية، فصعدت إلى 153.75 مليار يوان في الربع المنتهي في يونيو الماضي مقارنة مع 114.92 مليار يوان إيرادات مسجلة في الفترة المماثلة من 2019، وهو ما يمثل زيادة 34 بالمائة على أساس سنوي.

وكانت تقديرات المحللين تشير إلى أن إيرادات «علي بابا» سوف تبلغ 148 مليار يوان في الربع الثاني من 2020.

وصعدت إيرادات الشركة الصينية من أعمال التجارة الأساسية بنحو 34 بالمائة في الربع المالي الأول والمنتهي في يونيو الماضي ليصل إلى 133.32 مليار يوان (19.27 مليار دولار).

في حين نمت الإيرادات المحققة من الحوسبة السحابية بنحو 59 بالمائة في الربع الماضي على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الأعمال، فإن «علي بابا» كان لديها 742 مليون عميل نشط سنوياً في أسواق البيع عبر التجزئة بالصين بنهاية الربع المنتهي في يونيو الماضي، بزيادة 16 مليون شخص عن الربع السابق له.

كما صعد عدد المستخدمين النشطاء شهرياً عبر الهاتف الجوال بنحو 28 مليون شخص في الربع الماضي ليصل إلى 874 مليون شخص.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 12 سنتا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 12 سنتا بنهاية تعاملات، أمس الأول.

وارتفع سعر برميل النفط الكويتي بمقدار 12 سنتا، ليبلغ 45.33 دولار في تداولات أمس الأول، مقابل 45.21 دولار في تداولات الخميس، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية جرت تسوية العقود الآجلة لخام برنت عند 44.35 دولار للبرميل، بانخفاض 55 سنتا.

في حين، جرت تسوية العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 42.34 دولار للبرميل بهبوط 86 سنتا.